

## تعقيب على ما كتب حول تحقيق كتاب (المقدمة الفاضلية)

اطلعت على ما كتبه الأستاذ عبدالرحمن السعيد في مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الثانية والثلاثون ١٤٢٧هـ، حول تحقيقي للمقدمة الفاضلية للشريف محمد بن أسعد الجواني (ت ٥٨٨هـ)، والحق يقال: إنني لم أكتب هنا إلا لإيضاح الحقيقة فقط، فضلاً عن الأخطاء التي وقع فيها الكاتب

التي سأشير إليها باختصار، علماً بأن الكاتب لم ينقد صلب الموضوع، أو التحقيق، أو ضبط النص، وتحقيق الأنساب الواردة فيه، وإنما تناول أموراً ثانوية بعيدة عن صلب الموضوع، كالأشعار والأمثال ونحوها، حتى استهلك نصف تعقيبته في قضية تخريج الأحاديث والأبيات الشعرية والأمثال.

وكم كنت أود أن كاتب المقال كتب مقاله هذا في تبين كتاب مزور، أو كشف سارق بحث علمي، أو محقق له أهواء، أو عابث في أنساب، أو متلاعب في تاريخ، أو الرد على منحرف في

عقيدة، أو منسلخ من وطنية، ولما لمته على حماسه، ولكن وكما يقرأ من اطلع على تعقيبته انصب انتقاده على بعض أبيات شعرية وبعض من الأعلام وضبط بعض العبارات، وخلا انتقاده من الخطأ في نسب قبيلة لأخرى، أو سقط في الأسماء، فكل الانتقادات خارجة عن محل التحقيق، وذلك كحال من أراد انتقاد سيارة بأن ليس بها كل وسائل الرفاهية أو نحو ذلك، أو من لم يجد عيباً في الورد فنعتته بشدة الحمرة.

وبعد هذا أشرع في الرد، فأقول:



أولاً: سبق للكاتب أن كتب كلاماً مطولاً في أوراق ينتقد فيها تحقيقي، وفيها من التحامل ما لحظه بعض الباحثين المنصفين.

وأنا أقول: سامح الله الكاتب على ما فعل، ولا أعلم ما سر تحامله إلا أنه كان ينوي تحقيق هذه المخطوطة منذ سنوات، ويراني سبقتة إليها لا أعلم؟

ثانياً: الأخطاء التي وقع كاتب التعقيب فيها هي:

أ - استدل الكاتب بقول المعيطي للدار قطني حول قراءة كتاب في النسب، فقال ما نصه: "قال المعيطي للدار قطني بعد قراءة كتاب في النسب للزبير بن بكار على مسلم بن عبيد الله العلوي: يا أبا الحسن، أنت أجراً من خاصي الأسد! تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر والأدب، فلا يؤخذ فيه عليك لحنه، وتعجب منه".

قلت: وهذا الاستدلال في غير محله، فكتاب "النسب" للزبير بن بكار في نسب قریش وأخبارها، ويكثر فيه الاستشهاد بالأشعار والأخبار التي تدل على المآثر، وهذا مثل ما نجده عند ابن الكلبي وابن حزم وبإسهاب أكثر عند البلاذري، أما كتاب "المقدمة الفاضلية" للجواني، فهو مقدمة لكتابه الضخم الموسوم بـ"الجواهر المكنون"، و"المقدمة الفاضلية" مختصر للأنساب عامة؛ لذلك فلم يستشهد مؤلفه بالأشعار إلا في مواضع قليلة، وبهذا فإن استدلاله غير صحيح وفي غير محله، ولا ينطبق على كتاب الجواني هذا!

ب - أنه يزعم أنه متابع لآثار الشريف الجواني ومصنفاته... إلخ، ثم يسمي كتابه هذا (تحفة ظريفة)، والصحيح أن اسمه (المقدمة الفاضلية)؛ لأن الشريف الجواني ألفه للقاضي الفاضل عبدالرحيم بن علي البيساني، كما سماها بهذا العنوان غير واحد من العلماء منهم ابن حبان (ت ٧٤٥هـ) في كتابه (تفسير البحر المحيط)، حيث قال وهو ينقل عنها: "قال الشريف الجواني في المقدمة الفاضلية"، كذلك ذكرها بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) في نقله عنها فقال: "وذكر الجواني في الفاضلية"، ومن آخر من

نقل عنها، وسماها بهذا الاسم الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) حيث ذكرها في مقدمته لكتاب (تاج العروس)، ضمن مراجعه ومصادره، ونقل عنها نصوصاً في مواضع عدة من كتابه.

يضاف إلى ذلك أن الجوّاني نفسه ذكر في أكثر من موضع من مقدمته هذه بقوله: "وبنيت هذه المقدمة على الاختصار"، وقوله: "... ورد في توالي في غير هذه المقدمة"، وقوله: "والذي سنبداً به في هذه المقدمة بسط النسب الأطهر المحمدي"، وقوله: "وردت في غير هذه المقدمة"، وقوله: "ما سنورده في هذه المقدمة بمشيئة الله"، كما أن النويري قال أيضاً: "وقفت على المقدمة التي وضعها الشريف أبو البركات الجوّاني" (١).

ج - ذكر الكاتب بأن هذه التحفة يعني (المقدمة الفاضلية) أول أثر طبع للمؤلف، وهذا خطأ؛ لأن للجوّاني مشجراً في نسب الرسول ﷺ وزوجاته، مطبوع باسم (الشجرة المحمدية) سنة ١٢٣١هـ، بإستانبول، ثم طبع مرة أخرى بتعليق الأستاذ خالد سعود الزيد وتقديمه سنة ١٩٩٦م (٢).

وهذا ما ذكرته في مقدمة التحقيق، ولكن يتضح لي من هذا أن الكاتب الفاضل لم يقرأ مقدمتي في الكتاب الذي أراد نقده، كما أنه في الوقت نفسه يخالف قوله عندما قال: "ترجع صلتني بالجوّاني إلى سنين مضت تقارب خمساً حين اطلعت على نسخة من كتاب: "تحفة ظريفة" للشريف الجوّاني المحفوظة في دار الكتب المصرية، وكانت النية عازمة لتحقيق هذا الكتاب؛ لأهميته وأهمية الفن الذي طرّقه..."

وأقول: إن أحد الباحثين - في مدينة الرياض - قد طلب مني أن أصور له نسخة من مخطوطة الجوّاني عام ١٤٢٠هـ، فصورتها له، وهو بدوره صورها لعدد من الباحثين، وله صلة بالكاتب، فلعل نسخته وصلت إليه بهذا الطريق.

(١) المقدمة الفاضلية، للشريف محمد بن أسعد الجوّاني؛ تحقيق تركي بن مطلق العتيبي، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

وهذا يوضح أنه ليس للكاتب اهتمام بالجواني فيما بدا لي أو صلة تذكر. فهل يجهل من له نية في تحقيق مخطوطة منذ خمس سنوات اسمها الصحيح؟ وآثار مؤلفها المخطوطة والمطبوعة؟

ثالثاً: لم ينتقد الكاتب تحقيق الكتاب ولبه وهو موضوع النسب، لا من قريب ولا من بعيد، وإنما حاول أن ينتقد في أمور جانبية لا تدخل في صلب التحقيق، وتوسع في ذلك، مع أن بعض ما جاء في قوله فيه آراء وخلاف، ومن ملحوظاته ما يأتي:

أ - أخذ علي الكاتب في تخريجي للأحاديث من السلسلتين الصحيحة والضعيفة للألباني. وهذا رأي الكاتب ولا أراه دقيقاً؛ فالألباني عالم جليل، ولا يعد ما نقلته عنه خطأ يذكر، فأنا لا أحقق كتاباً في الحديث.

ب - يطالبني الكاتب بتخريج الأشعار والأمثال، وهذه من نوافل التحقيق، والمخطوطة التي عملت عليها مخطوطة نسب لا مخطوطة أمثال وأشعار، وقد ذكرت ما تيسر لي الوقوف عليه أو العثور عليه في مظانه.

ج - ذكر ملاحظة حول بيت زهير القائل:

إذا ابتدرت قيس بن عيلان غايةً من المجد من يسبق إليها يسبق

وسجل ملاحظاته، أهمها: أن صحة البيت في ديوانه هي:

إذا ابتدرت قيس بن عيلان غايةً من المجد من يسبق إليها يسود

ثم ذكر ملاحظته، وقال: "ولا أعلم أهذا الخطأ من أصل المخطوطة أم من تصرف المحقق؛ فإن كان ورد في الأصل هكذا فإنه يلزم المحقق أن ينبه إلى هذا الخطأ. ثم إن ضبط البيت على هذه الرواية ينكسر به الوزن؛ إذ الصواب يُسَبَّقُ بالتشديد".

وأقول رداً على هذا القول: إن كان قد نوي تحقيق مخطوطة الجواني منذ خمس سنوات، فلماذا لم يرجع إلى أصل النسخة الخطية ويتأكد بنفسه منها؟ أم أراد من هذا التشكيك بتحقيقي؟ أما أنا فأقول له: هذا ما ورد بنصه في النسختين الخطيتين اللتين اعتمدت عليهما، وربما أن هذا

من فعل النساخ، وليس من الجوّاني، كما أن تحقيق الأشعار والأمثال من نوافل التحقيق إذا كان التحقيق في علم النسب، ولست مطالباً بتحقيق صحة الأشعار وضبطها ونحوه. وهذا القول ينطبق على كل ما أورده في روايات الأشعار والأمثال وما ورد فيها من روايات وخلاف.

رابعاً: ذكر الكاتب مأخذاً علي في رأيه، وهو أنني نقلت من كتاب (النسب) لأبي عبيد بن سلام، وأن هذا الكتاب لا يعول عليه، وأن محققه عبث فيه، وقد نقدها حمد الجاسر رحمه الله.

وعلى ذلك أقول: إني اطلعت على نقد الجاسر لهذا الكتاب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فأنا لم أنقل عنه سوى في ستة مواضع فقط، وما نقلته عنه يتفق مع ما ذكره نسابون متقدمون كابن الكلبي وابن حزم وغيرهما، أو يتفق مع ما ذكره الشريف الجواني، إذن فلا مدخل علي<sup>(٣)</sup>.

خامساً: انتقدني الكاتب حول تراجم الأعلام أنني ترجمت بعضهم، وسكت عن البعض الآخر، وأنا أقول: أنا ترجمت لمن عثرت له على ترجمة، وذكرت من لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

سادساً: ذكر الكاتب ملحوظات عامة، تمثل وجهة نظره، ومن تلك الملحوظات:

أ - قوله "وضع الباحث أرقام صفحات المخطوطة بين معقوفين داخل النص، والأفضل أن يجعلها بين قوسين في الهامش، وتوضح الصفحات اليمنى بـ (أ)، واليسرى بـ (ب). مثل (١/أ)، وهكذا".

قلت: ما ذكره هنا، وما ذكرته كله معمول به.

ب - وقال حول زيادة أوردها في المتن نقلاً عن ابن الكلبي، "قلت: ليس من حق المحقق أن يزيد في النص إلا ما يكون موضع زيادة يحتاج إليها؛ فالجواني لم يختصر كتاب ابن الكلبي أو ينقل عنها، فالمنهج الصحيح ألا يضيف هذه الزيادة في متن النص، بل يعلق عليها في الحاشية".

(٣) المصدر السابق، ص ٧٩، ٨٥، ٩١، ٩٢، ١٠٢، ١٠٥.

قلت: هذا الكلام غير صحيح البتة، فمن المعلوم أن للتحقيق مدارس، ولكل مدرسة منهجها وطريقتها، وفي قوله أخطاء عدة منها:

- أن ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) عالم في الأنساب، حيث يُعد عمدة في علم النسب، وكل من أتى بعده يعول عليه.

- لو كان الجواني يختصر كتاب ابن الكلبي لما جاز لي أن أضيف عليه.

ج - ذكر الكاتب أنني أصحح أحياناً بعض الكلمات في المتن وأحياناً في الهامش، وعلى ذلك أقول: إذا كان الاسم قد كتب خطأ، وقد كتبه النسابون برسم صحيح، فأرى أن يصحح في المتن، ويشار إلى ما ورد في الأصل في الهامش، خاصة أن مخطوطة الجواني ليست بخطه فقد يكون ذلك من عمل النساخ، أما إذا لم أجد ما يؤكد خطأ اللفظ فإنني أشير في الهامش إلى من ذكره برسم آخر، مع عدم جزمي بالصواب، وقد سبق أن ذكرت أن منهج التحقيق أكثر من مدرسة.

د - صحح الكاتب على حد تعبيره كلمة الغميصاء، وأن صوابها الغميصاء بالصاد، وأنني أخطأت عندما أثبتته في المتن برسم الضاد، وعلى ذلك أقول: وردت عند الجواني في المتن بـ (الغميصاء)، وعلقت في الهامش أنها وردت عند ابن حزم بـ (الغميصاء) بالصاد، ولم أستطع الجزم لعدم ورود ذلك عند ابن الكلبي، ورجع الكاتب لكتاب (القاموس المحيط)، ورجح أنه الصواب!

وختاماً أقول: إن أقل محامد هذا التحقيق أنني توصلت بفضل الله إلى اسم الكتاب الصحيح وهو: "المقدمة الفاضلية"، وأشير إلى أنه ليس هناك كتاب فوق النقد، ومن حق أي إنسان أن يبدي وجهة نظره، وأن يقول ما يشاء.

تركي بن مطلق العتيبي